سُورَةُ فَاطِرٍ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فَاطِرٍ: ٣]

القراءات: قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر «غير» بالجر، وقرأ الباقون بالرفع.

التوجيه: قال الألوسي: قرئ «غيرٌ» برفعها، على أنّ «خالق» مبتدأ محذوف الخبر زيدت عليه، «من» لتأكيد العموم، و «غير الله» صفة له، باعتبار محله وصحت الوصفية به مع إضافته إلى أعرف المعارف لتوغله في التنكير، فلا يكتسب تعريفًا في مثل هذا التركيب، وجوز أن يكون بدلًا من «خالق» بذلك الاعتبار، ويعتبر الإنكار في حكم النفي، ليكون غير الله هو الخالق المنفي، وبهذا الاعتبار زيدت «من» عند الجمهور، وصح الابتداء بالنكرة، وكذا جوز أن يكون فاعلًا بخالق لاعتماده على أداة الاستفهام نحو: أقائم زيد في أحد وجهيه؛ وهو حينئذٍ ساد مسد الخبر، وتعقبه أبو حيان بقوله فيه نظر، وهو أن اسم الفاعل، أو ما يجري مجراه إذا اعتمد على أداة الاستفهام، وأجري مجرى الفعل، فرفع ما بعده هل يجوز أن تدخل عليه «من» التي للاستغراق؟

فيقال: هل ما قائم الزيدون، كما تقول: هل قائم الزيدون، والظاهر، أنه لا يجوز، ألا ترى أنه إذا أجري مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، بخلافه إذا دخلت عليه «من» ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي ألّا يُقَدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلامهم وفيه أن شرط الزيادة، والإعمال موجود ولم يبدِ مانعًا يعول عليه، فالتوقف تعنت من غير توقف، وفي الكشف لا مانع من أن يكون «غير» خبرًا ومنعه الشهاب، بأن المعنى ليس عليه، وقرأ ابن وثاب، وشقيق، وأبو جعفر، وزيد بن علي، وحمزة، والكسائي: «غير» بالخفض صفة الخالق على اللفظ، وهذا متعين في هذه القراءة، ولأن توافق القراءتين أولى من تخالفهما، كان الأظهر في القراءة الأولى كونه وصفًا لخالق أيضًا.

وقال القرطبي: فالرفع من وجهين: **أحدهما-** بمعنى هل من خالق غيرُ الله، بمعنى ما خالق إلا الله. والوجه **الثاني-** أن يكون نعتًا على الموضع، لأن المعنى: هل خالقٌ غيرُ الله و «من» زائدة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فَاطِر: ٨]

القراءات: قرأ أبو جعفر «تذهب» بضم التاء وكسر الهاء «نفسك» بالنصب وقرأ الباقون «تذهب» بفتح التاء والهاء. «نفسك» بالرفع.

التوجيه: قرئ «فلا تُذْهِب نفسَك» على أنّ النهي موجه إلى رسول الله ﷺ ذاته بألّا يبالغ في الأسى والتحسر على الكفار حتى لا تهلك نفسه ﷺ، وفي قراءة «فلا تَذْهَبْ نفسُك» النهي موجه إلى نفسه ﷺ ذاتها، ففيها دلالة على شدة تحسر وأسى نفسه ﷺ بسبب كفرهم حتى أنها لتكاد تهلك رغمًا عنه ﷺ، والقراءة الأولى تدل على أنّ شدة تحسره ﷺ قد تودي بنفسه الكريمة الشريفة، فهما إذًا متكاملان تدلان على شدة تحسر وأسى نفس رسول الله ﷺ وذاته معًا بسبب كفر الكافرين وإعراض المعرضين، ويدلان كذلك على كمال إيمان نفس رسولنا بحيث أنها لا تعارضه في مراد الله بحيث يحتاج إلى مجاهدتها بل التزام طاعة الله والانشغال بهداية الخلق قد صار لازمًا لها بلا تكلف. **وقال ابن جرير:** والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار «فلا تذهب» بفتح التاء ونفسك بضمها.

قلتُ: بل هما قراءتان متواترتان صحيحتا المعنى، فلا وجه لرد إحداهما وقد قدمنا وجههما.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ﴾

[فَاطِر: ١١]

القراءات: «ولا ينقص» قرأ يعقوب بخلف عن رويس بفتح الياء وضم القاف وقرأ الباقون بضم الياء وفتح القاف وهو الوجه الثاني لرويس.

التوجيه: قرئ «لا ينقص» بفتح الياء للدلالة على أنّ مرور العمر - ونقصانه بلا سببٍ من العبد - مكتوب عند الله فهو سبحانه يعلم آجال العباد، وقرئ «ينقص» بضم الياء وفتح القاف للدلالة على أنّ ما يكون من نقصان لعمر العبد بسبب أفعاله السيئة - كقطع الأرحام وسوء الجوار ومعصية الله - مكتوبٌ أيضًا عند الله، فالقراءتان متكاملتان تفيدان معًا أن نقصان عمر العبد سواءٌ بسبب تقصيره أو بلا سببٍ منه، كلُّ ذلك مكتوب عند الله.

تنبيه: المراد من نقصان عمر العبد بسبب قطعه الأرحام وغيرها هو أن الله كتب عنده في اللوح المحفوظ أجل العبد الذي لا يتجاوزه ولا ينقص عنه وهو قدّر سبحانه أن يزيد في أعمار العباد بأفعال الخير ويُنقص منها بسبب أضدادها، فلو أنّ العبد أطاع ربه لزاد عمره، ولكنه لم يفعل فُعدَّت هذه الزيادة التي حُرمها - وكانت بإمكانه - عُدَّت نقصانًا لعمره.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾

[فَاطِر: ٣٣]

القراءات: «يدخلونها» قرا أبو عمرو بضم الياء، وفتح الخاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الخاء؛ و«لؤلؤا» قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بنصب الهمزة الأخيرة، وقرأ الباقون بخفضها.

التوجيه: قراءة «يدخلونها» بضم الياء للدلالة على أنها لا تُدْخَل إلّا بعد إذنٍ من الله، ولأنّ أهل الجنة لا يدخلونها حتى يستأذن لهم رسول الله ﷺ ناسب أيضًا ذلك قراءة «يدخلونها» بضم الياء، كما أنّهم يدخلونها تسوقهم الملائكة إليها، كما قال تعالى في سورة الزمر﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧٣]، فناسب ذلك أيضًا هذه القراءة، وأمّا قراءة «يدخلونها» بفتح الياء فهي تدل على أنهم -وإن سيقوا إلى الجنة- إلّا أنهم يرغبون في دخولها، ويشتاقون إلى ذلك، فهم بكامل محبتهم وإرادتهم يسعون إلى دخولها.

قوله تعالى: «لؤلؤًا» قال ابن عاشور: وقرأ نافع وعاصم وأبو جعفر «ولؤلؤا»، بالنصب عطفًا على محل «أساور»، لأنه لما جُرَّ بحرف الجر الزائد كان في موضع نصب على المفعول الثاني لفعل «يحلون»، فجاز في المعطوف أن ينصب على مراعاة محل المعطوف عليه، وقرأه الباقون بالجر على مراعاة اللفظ وهما وجهان.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [فاطر: ٣٦]

القراءات: قرأ أبو عمرو «يُجزَى» بالياء المضمومة، وفتح الزاي وألف بعدها، وقرأ الباقون «نجزي» بالنون المفتوحة، وكسر الزاي وياء ساكنة.

التوجيه: قراءة النون تدل على عظيم قدرة الله وعظيم عدله في معاقبته لقوم سبأ لّما كفروا، كما يدل على عظم وهول العذاب الذي ينتظر كل كفور، وقراءة الياء المضمومة على البناء لنائب الفاعل، للدلالة على العموم، فالكفور تبغضه الملائكة والحيوانات وكل من شاء الله، ومجازاته يحبها ويرتضيها كلُّ هؤلاء، فناسب لذلك أن يقول «يُجزى» للدلالة على عموم الرضا بمجازاة الكفور.

تنبيه: ما ذكرناه هاهنا، يقال مثله في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[سبأ: ١٧]، فقد قرأ قوله «يُجازى» بالياء المضمومة، وفتح الزاي

«يُجازى» نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وأبو جعفر، وقرأه بنون العظمة وكسر الزاي «نجازي» الباقون.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾

[فَاطِر: ٤٠]

القراءات: «بينة» قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة وخلف العاشر بغير ألف بعد النون على الإفراد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

التوجيه: قال القرطبي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم «على بينةٍ»، بالتوحيد، وجمع الباقون والمعنيان متقاربان، إلا أنّ قراءة الجمع أولى، لأنّه لا يخلو من قرأه «على بينة» من أن يكون خالف السواد الأعظم، أو يكون جاء به على لغة من قال: جاءني طلحت، فوقف بالتاء، وهذه لغة شاذة قليلة، قال النحاس: وقال أبو حاتم وعبيدة: الجمع أولى لمخالفته الخط، لأنها في مصحف عثمان «بينات» بالألف والتاء.

قلتُ: بل هما قراءتان متواترتان، وتواتر السند كافٍ، وإن خالف رسمَ بعض المصاحف.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾

[فَاطِر: ٤٣]

القراءات: «ومكر السيئ» قرأ حمزة بإسكان الهمزة وصلًا، وقرأ الباقون بكسرها على الأصل.

التوجيه: قال أبو حيان: وقرأ الجمهور «ومكر السيئ» بكسر الهمزة وقرأ الأعمش وحمزة: بإسكانها فإما إجراءً للوصل مجرى الوقف، وإما إسكانًا لتوالي الحركات وإجراءً للمنفصل مجرى المتصل كقوله: لنا إبلان، وزعم الزجاج أن هذه القراءة لحن. قال أبو جعفر: وإنما صار لحنًا، لأنه حذف الإعراب منه وزعم محمد بن يزيد أن هذا، لا يجوز

في كلام ولا شعر، لأن حركات الإعراب دخلت للفرق بين المعاني، وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش يقرأ بهذا، وقال: إنما كان يقف على من أدّى عنه، والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول؛ لأنها ضمة بين كسرتين، وقال الزجاج أيضًا: قراءة حمزة، ومكر السيئ، موقوفًا عند الحذاق بياءين لحن لا يجوز، وإنما يجوز في الشعر للاضطرار، وأكثر أبو علي في الحجة من الإستشهاد والاحتجاج للإسكان من أجل توالي الحركات والاضطرار والوصل بنية الوقف قال: فإذا ساغ ما ذكرناه في هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يقال لحن **وقال ابن القشيري**: ما ثبت بالاستفاضة، أو التواتر أنه قرئ به، فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يقال لحن، **وقال الزمخشري**: لعله اختلس فَظُنَّ سكونًا، أو وقف وقفة خفيفة ثمّ ابتدأ «ولا يحيق».

قلتُ: القراءة متواترة، والرواة أضبط وأتقن من أن يظنوا مثل ذلك ويتناقلوه دون علمٍ به.

وقال الألوسي: وقرأ الأعمش وحمزة «السيء» بإسكان الهمزة في الوصل إجراءً له مجرى الوقف، أو لتوالي الحركات وإجراءً للمنفصل مجرى المتصل، وزعم الزجاج أن هذه القراءة لحن لما فيها من حذف الإعراب، كما قال أبو جعفر، وزعم محمد بن يزيد أن الحذف لا يجوز في نثر، ولا شعر، لأن حركات الإعراب دخلت للفرق بين المعاني، وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش قرأ بها **وقال**: إنما كان يقف على هذه الكلمة فغلط من أدى عنه والدليل على هذا أنها تمام الكلام؛ ولذا لم يقرأ في نظيرها كذلك مع أن الحركة فيه أثقل، لأنها ضمة بين كسرتين، والحق أنها ليست بلحن، وقد أكثر أبو علي في الحجة من الاستشهاد والاحتجاج للإسكان من أجل توالي الحركات، والوصل بنية الوقف، **وقال ابن القشيري**: ما ثبت بالاستفاضة، أو التواتر أنه قرئ به، فلا بد من جوازه، ولا يجوز

أن يقال لحن، ولعمري أنّ الإسكان هاهنا أحسن من الإسكان في «بارئكم»، كما في قراءة أبي عمرو.

وقال القرطبي: وقرأ حمزة والأخفش ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ فحذف الإعراب من الأول، وأثبته في الثاني، قال الزجاج: وهو لحن، وإنما صار لحنًا، لأنه حذف الإعراب منه وزعم المبَّرد أنه لا يجوز في كلام ولا في شعر، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها، لأنها دخلت للفرق بين المعاني، وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته وعلمه يقرأ بها، قال: إنما كان يقف عليه، فغلظ من أدى عنه قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأنّ الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعرب باتفاق، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول، لأنها ضمة بين كسرتين [أي قوله: ولا يحيق المكرُ السيئُ إلّا]، وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه وأنه أنشد هو وغيره:

إذا اعوججن قلتُ صاحبْ قوِّمِ .....

وهذا لا حجة فيه، لأن سيبويه لم يجزه، وإنما حكاه عن بعض النحويين، والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة؛ فكيف وإنما جاء به على وجه الشذوذ ولضرورة الشعر، وقد خولف فيه. وزعم الزجاج أن أبا العباس أنشده:

إذا اعوججن قلتُ صاحبْ قَوّم .....

وقال الزمخشريّ: وقرأ حمزة «ومكر السيئ» بسكون الهمزة، وذلك لاستثقاله الحركات، ولعله اختلس فَظُنَّ سكونًا، أو وقف وقفة خفيفة ثمّ ابتدأ «ولا يحيق»، وقرأ ابن مسعود «ومكرًا سيئًا»، وقال المهدوي: ومن سكن الهمزة من قوله: «ومكر السيء»، فهو على تقدير الوقف عليه، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، أو على أنه أسكن الهمزة لتوالي الكسرات والياءات.

وقال ابن جرير: وقرأ ذلك قراء الأمصار غير الأعمش وحمزة بهمزة محركة، بالخفض وقرأ ذلك الأعمش، وحمزة بهمزة وتسكين الهمزة اعتلالًا منهما بأن الحركات لما كثرت في ذلك ثقل، فسكنا الهمزة كما قال الشاعر:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ .....

فسكَّن الباء لكثرة الحركات. والصواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض، وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية، لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، ولا وجه لردّ إحداهما.